



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تسار : الجمعة ١ جمادى الأولى سنة ١٣٩٣ هـ . الموافق ١ حزيران سنة ١٩٧٣ م . العدد ٢٤٢٤

المفردات

صفحة

١٠٥٤	قانون معدل لقانون التجاري العامة في منطقة امانة العاصمة	١٩٧٣ لسنة (٢٣)
١٠٥٦	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	١٩٧٣ لسنة (٦١)

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا من الأصول

إعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ القانون المعدل لقانون المجاري العامة في منطقة أمانة العاصمة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١٦ إلى مجلس الأمة فأدخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي أقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون رقم ٥٦ المشار اليه .

١٩٧٣/٥/٣٠

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

هكذا من الأهل

نحى الحبيب لله وللدين وللأمة وللدين والوطن

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون المجاري العامة

في منطقة أمانة العاصمة

لادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣ :-

أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة تخضع جميع العقارات في منطقة أمانة العاصمة وخارجها لدفع مساهمة سنوية مقدارها ٤ ٪ من بدل صافي إيجارها السنوي حسبما يقدر لغايات استيفاء الضريبة وفق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لمدة عشرين سنة ابتداء من ١/١/١٩٧٣ بالنسبة للعقارات القائمة ومن تاريخ آكال العقارات التي تنشأ بعد ذلك التاريخ سواء كانت معفاة من ضريبة الابنية والاراضي ام لا .

(٢) يحسم من مدة العشرين سنة المشار اليها في الفقرة السابقة عدده السنوات التي دفعت عنها المساهمة في السنوات السابقة بموجب القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٨١٨ الصادر بتاريخ ١٨/١/١٩٦٥ .

ب - يقدر بدل الإيجار الصافي المشار اليه في الفقرة السابقة للعقارات خارج حدود منطقة الامانة - وفق الاسس المقررة في قانون ضريبة الابنية والاراضي السالف الذكر .

ج - يكون الانتفاع من خدمات المجاري العامة خارج حدود منطقة أمانة العاصمة اختياريا .

د - بعد وصول المجرى الخصاص بالمجرى العام يترتب على المالك اغلاق الحفرة الامتصاصية بطريقة يحول دون الاضرار بالصحة العامة :

لادة ٣ - تعديل المادة (٤) من القانون الاصيل بالغاء الفقرة (أ) منها واعتبار نص الفقرة (ب) هو نص المادة المذكورة :

المادة ٤ - تلغى المادة (٥) من القانون الأصلي .
المادة ٥ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٧ :-

أ - اذا تعذر مد الجرى العام او الجرى الخاص او الجرى المخصص لمياه الامطار ضمن الشوارع او الازقة او الادراج او الساحات العامة ولاسياب فنية او اقتصادية فللدائرة مدها او اي واحد منها ضمن الاراضي والمقارن الخاصة شريطة ان تعيد الحال الى مساكن عليه وان تدفع التعويض العادل ان كان له مقتضى .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة السابقة تحصل نفقات - وصل الجاري الخاصة بالجاري العامة - من المالكين المشتركين في جري خاص بنسبة انتفاع عقار كل منهم حسبما تقرره لجنة فنية يشكلها امين العاصمة لهذا الغرض .

المادة ٦ - تعدل المادة (٨) من القانون الأصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٢ بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج - على المالك تأدية الرسوم والاجور الواجب دفعها بمقتضى هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه واتمام توصيل الجرى الخاص بالجري العام خلال ثلاثة اشهر مسن نشر قرار مجلس الامانة على النحو الوارد في الفقرتين (٢، ب) السابقتين تحت اشراف ومواصفات الدائرة وفي حالة تخلفه تتولى الدائرة القيام بذلك وتعود عليه بالنفقات مضاعفا اليها (٢٠٪) دون الاخلال بحق الملاحقة الجزائية .

١٩٧٣/٥/٢٤

اختيار بطلال

وزير الخارجية صلاح ابو زيد	وزير الاشياء والتعمير صبيحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراولة	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد الوزي
وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عودة	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الزراعة	وزير الدولة رشاد الخطيب
وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل مسلم مساعده	وزير التربية والتعليم والاعواق والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير للمواصلات وزير الصحة بالوكالة
وزير القنصل لديم زرو	وزير المالية فريد السعد	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الشؤون الاجتماعية العمل علي عناد خريس

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

ينفذ للمادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٩
أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

الف ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الف ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٧) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٧ :-

تحدد رواتب الموظفين الذين يشغلون الوظائف العليا والدرجات الخاصة على الوجه التالي :-

أ - ٢٦٠ ديناراً في الشهر

١ - اذا اشغل وظيفة سفير رئيس وزراء سابق .

٢ - اذا اشغل إحدى الوظائف المذكورة في الفقرة (ب) وزير سابق فيجوز تحديد راتبه بـ (٢٦٠) ديناراً شريطة ان لا يتقاضى اية علاوة باستثناء علاوة غلاء المعيشة .

ب - ١٨٠ ديناراً في الشهر

١ - قاضي القضاة

٢ - رئيس محكمة التمييز

٣ - رئيس ديوان المحاسبة

٤ - رئيس المجلس القومي للتخطيط

٥ - رئيس ديوان الموظفين

٦ - رئيس هيئة وادي الأردن

٧ - نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية